

وضع السياسات في اعداد التقرير المالية النهج غير الاشرافي لأعداد التقرير المالية النهج الاشرافي لأعداد التقارير المالية

المشرف الدكتور محمدرضا مهربان پور

كليات الفارابي بجامعة طهران، قم، إيران

Mehrabanpour@ut.ac.ir

احمد كاظم عبيد، طالب

ماجستير، المحاسبة، كليات الفارابي بجامعة طهران، قم، إيران

Ahmad84k12@gmail.com

الملخص

يُعد إعداد التقارير المالية عملية أساسية لعرض المركز المالي ونتائج أعمال المنشأة وتكمن أهمية هذه التقارير في دقتها وشفافيتها، حيث تعتمد إلى حد كبير على السياسات المحاسبية المعتمدة وفي هذا السياق، ينقسم وضع السياسات في التقارير المالية إلى نهجين رئيسيين: النهج الإشرافي الذي يركز هذا النهج على وجود إشراف من هيئات تنظيمية مثل الهيئات المحاسبية أو السلطات الحكومية، حيث تُفرض قواعد ومعايير محاسبية يجب على المنشآت اتباعها والنهج غير الإشرافي، في هذا النهج، تُمنح الشركات حرية أوسع في اختيار السياسات المحاسبية بما يتناسب مع طبيعة أعمالها، استناداً إلى المبادئ العامة بدلاً من القواعد المفصلة

النهج غير الإشرافي يعطي دوراً كبيراً للتقدير المهني ويتميز بالمرونة في تطبيق السياسات و يعكس الواقع الاقتصادي للمنشأة بشكل أفضل و يتطلب حوكمة فعالة ومصداقية داخلية عالية. مثال: المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وبعض النظر عن الاختلاف بين النهجين، فإن الهدف المشترك هو ضمان جودة التقارير المالية وتحقيق الإفصاح العادل والموثوق للمعلومات المالية. وتبقى الموازنة بين الرقابة والمرونة ضرورية لتعزيز الشفافية والمساءلة في البيئة المالية المعاصرة

لكلمات المفتاحية: إعداد التقارير المالية، وضع السياسات المحاسبية النهج الإشرافي، النهج غير الإشرافي، المعايير المحاسبية الدولية، الهيئات التنظيمية، الشفافية المالية، الموثوقية في التقارير المالية، الإفصاح المالية الرقابة المالية، السياسات المحاسبية البديلة التحيز المحاسب

Summary

Financial reporting is a fundamental process for presenting an entity's financial position and operating results. The importance of these reports lies in their accuracy and transparency, as they depend largely on the accounting policies adopted. In this context, financial reporting policymaking is divided into two main approaches: the supervisory approach, which relies on oversight from regulatory bodies such as accounting bodies or government

authorities, imposing accounting rules and standards that entities must follow. The non-supervisory approach, in which companies are given greater freedom to choose accounting policies that suit the nature of their business, based on general principles rather than detailed rules.

The non-supervisory approach gives a significant role to professional judgment and is characterized by flexibility in implementing policies. It better reflects the economic reality of the entity and requires effective governance and high internal credibility. Example: International Financial Reporting Standards. Regardless of the differences between the two approaches, the common goal is to ensure the quality of financial reporting and achieve fair and reliable disclosure of financial information. Balancing oversight and flexibility remains essential to enhance transparency and accountability in the contemporary financial environment.

المقدمة

بينت الدكتور هبة جمال (٢٠١٥، ص٢) ^١ صعوبة عملية اعداد التقارير المالية التي تعد من اصعب العمليات وادقها وذلك ان التقرير يجب ان يتضمن العديد من الاسس والاليات والمعايير المتعارف عليها دوليا والتي من دونها لن يتحقق التقرير الاهداف المرجوة منه اما اهمية التقارير المالية كموضوع اكاديمي فقد تطورت بتطور احتياجات الشركة ومنظمات الاعمال المختلفة حيث اكتسبت هذه الاعمال هذه الاهمية من دورها البارز في التعاملات بين مختلف الاطراف المعنية بشؤون منظمات الاعمال بصورة مباشرة وغير مباشره وفي ظل التطورات اصبح نجاح المؤسسة متوقفا على مدى رشد القرارات المتخذة من قبل صناع القرار والتي تتوقف بدورها على مدى اهمية المعلومات التي تقدمها التقارير المالية ^٢ (ALatise, m.A. (2015))

مدخل مفاهيمي لا اعداد التقارير المالية

تعريف التقارير المالية

_ مفهوم التقارير المالية : هي اداة ينبغي لكل مؤسسة اعدادها وذلك الاعطاء نظره شاملة عن وضعيتها المالية وكذلك امداد المساهمين والمقرضين وغيرهم من الفئات المهتمة بها بالمعلومات التي تساعدهم على اتخاذ القرار المناسب، فهي الشريان الحيوي الذي يمد الطاقم الاداري او هيكل المؤسسة بكل ما هو ضروري للبقاء والاستمرارية ^٣ (الشيخلي عبد القادر، ٢٠١١، ص١١)

حيث تعد التقارير المالية توثيقا لإداء المنظمة واحداثها فهي قاعدة ضرورية لانها من المصادر الهامة التي تزود المؤسسة بالمصادر الهامة والاساسية والمعلومات التي تحتاجها المؤسسة وعاملها ، وقد تطورت التقارير المالية في السنوات الاخيرة من حيث كمية المعلومات التي تحتويها ونوعيتها وطرق عرضها ودرجة الافصاح عنها وتوقيت نشرها حيث ظهرت الحاجة لدى مستخدمي التقارير المالية للتعرف على المركز المالي للمؤسسة ونتيجة اعمالها لفترة زمنية معينة .^٤ (رحماتاني نور، ٢٠١٧،

ص٣)

يعرف الباحث التقارير المالية بانها "وثائق تعد دوريا (شهرية او سنوية او اسبوعية) لتعكس الوضع المالي للشركة او المؤسسة وتفسير للنتائج والتوقعات المستقبلية وتقدم تفاصيل عن السياسات المحاسبية والمخاطر وتعتبر اوسع نطاق من القوائم المالية
_ اقسام التقارير المالية :

١_ التقارير المالية من حيث الزمن : تقسم على اساس العنصر الزمني وهي تقارير دورية تغطي فترات زمنية ثابتة وهي تقرير يومي او شهري او اسبوعي وتقارير دورية تعطي مدد غير ثابتة وهي تسمى التقارير الاستثنائية^٥ (عمر الطروانه، ٢٠١٣، ص٧٤)

٢_ التقارير المالية من حيث المحتوى : تقسم هذه التقارير حسب المحتوى وهي تقارير مالية ومحاسبية وهي تعبر عن الموقف المالي والمحاسبي

٣_ التقارير المالية من حيث الشكل : تقسم حسب الهيئة التي يكون عليها التقرير وهي تقارير سابقة التصميم وتكون في شكل نماذج مطبوعه وعلى الكاتب ملوها وتقرير فردية لايحتم فيها الالتزام بنمط معين^٦

٤_ التقارير المالية من حيث التوجيه : يكون توجه التقرير المالي هو اساس التقسيم فتكون تقارير داخلية توجه للجهات داخلية اي ترفع للمستويات الادارية وتقارير خارجية توجه لجهات خارجية اي خارج المؤسسة او الشركة

٥: التقارير المالية من حيث المنهج : وهي تقارير احصائية وتقارير تاريخية وتقارير مقارنه
_ اهداف التقارير المالية

: التقارير المالية تهدف الى ابصال رسالة وهي محتوى التقرير الى من يهمه الامر سواء كان رئيسا او مدير الجهة او اي جهة اخرى ومن اهم الاهداف ما يأتي

- ١_ تزويد العاملين في المؤسسة بالمعلومات الضرورية المرتبطة بالعمل المناط بهم
- ٢_ عرض أوجه العمل او القصور في العمل
- ٣_ تحديد موجودات المؤسسة في فتره زمنية محددة وتحديد قيمة التغيرات في الموجودات والمطلوبات والموازنة بينهما
- ٤_ عرض جميع المعلومات والبيانات الخاصة بالمؤسسة خلال فتره زمنية معينه واستخراج نتائجها^٧ (عي فضالة ابو الفتوح، ١٩٩٤، ص٢٩٣)

السؤال الذي يطرح هنا ماهي اهمية اعداد التقارير المالية ؟

للتقارير المالية اهمية كبير في العديد الامور المهمة والمؤسسات المالية وللشركات ومن تلك الامور:

١. تعد التقارير المالية معلومات محدثة و دقيقة تستطيع الإدارة من خلالها اتخاذ قرارات استراتيجية مستنيرة تتعلق بالاستثمارات، والتوسعات، وتقليل التكاليف.
٢. تساعد المستثمرين والدائنين على تقييم الوضع المالي للشركة ومدى استقرارها المالي وقدرتها على تحقيق أرباح مستقبلية.
٣. للتقارير المالية دور في ضمان الامتثال للمطلبات القانونية والتنظيمية، حيث تتطلب الهيئات الرقابية ان تقديم التقارير المالية بصفه دورية .
٤. من خلال تقديم صورة ودقيقة واضحة عن الأداء المالي للشركة تعزيز المصداقية والشفافية
٥. تبين المخاطر المحتملة و الاتجاهات المالية التي تكون بحاجة إلى معالجة.

تساهم التقارير المالية في انشاء خطط مالية مستقبلية بناءً على البيانات التاريخية و العمل الفعلي للشركة^٨ (بحث منشور بتاريخ ٢٠٢٥)

_ اعداد التقارير المالية

يتطلب إعداد تقرير ماليه اتباع خطوات محددة لضمان دقة وشمولية المعلومات المالية المقدمة، وتتمثل هذه الخطوات في البيانات المالية في تلك الفترة من الزمن التي سيغطيها التقرير المالي وجمع كافة المستندات المالية مثل الفواتير الإيصالات، كشوف الحسابات المصرفية، والسجلات المحاسبية الأخرى ومراجعة السجلات لغرض التأكد هل هي صحيحة ام لا وتحديد أي أخطاء أو تناقضات. وإجراء عمليات التسوية البنكية والمصروفات التي تكون مستحقة وبيان تطابق الارصدة مع السجلات الموجودة فعلا ورسم القوائم المالية كقائمة المركز المالي، قائمة الدخل، وقائمة التدفقات النقدية وقائمة التغير في حقوق الملكية وإعداد إيضاحات تشرح الأرقام الواردة في القائمة المالية وتفسير النسب المالية مثل الربحية والسيولة ومقارنة الأداء الفعلي مع التوقعات و الفترات السابقة لبيان التغيرات والاتجاهات و بيان تقرير الإدارة الذي يشرح الوضع المالي وقيم الأداء المالي ويقدم توقعات مستقبلية وإجراء مراجعة داخلية للتأكد من دقة وصحة البيانات المقدمة في التقرير وبعدها يتم من خلال تدقيق التقرير الماليه من قبل مدقق خارجي لضمان الامتثال للمعايير العالمية ثم تنسيق التقرير بشكل ممتاز ليكون وخالي من أي إبهام وتقديم التقرير المالية إلى المساهمين او الدائنين، او الهيئات الرقابية (فاطمة عبد الجواد، ٢٠١٠، ص١٢)^٩

النهج الإشرافي وغير الإشرافي في اعداد التقارير المالية

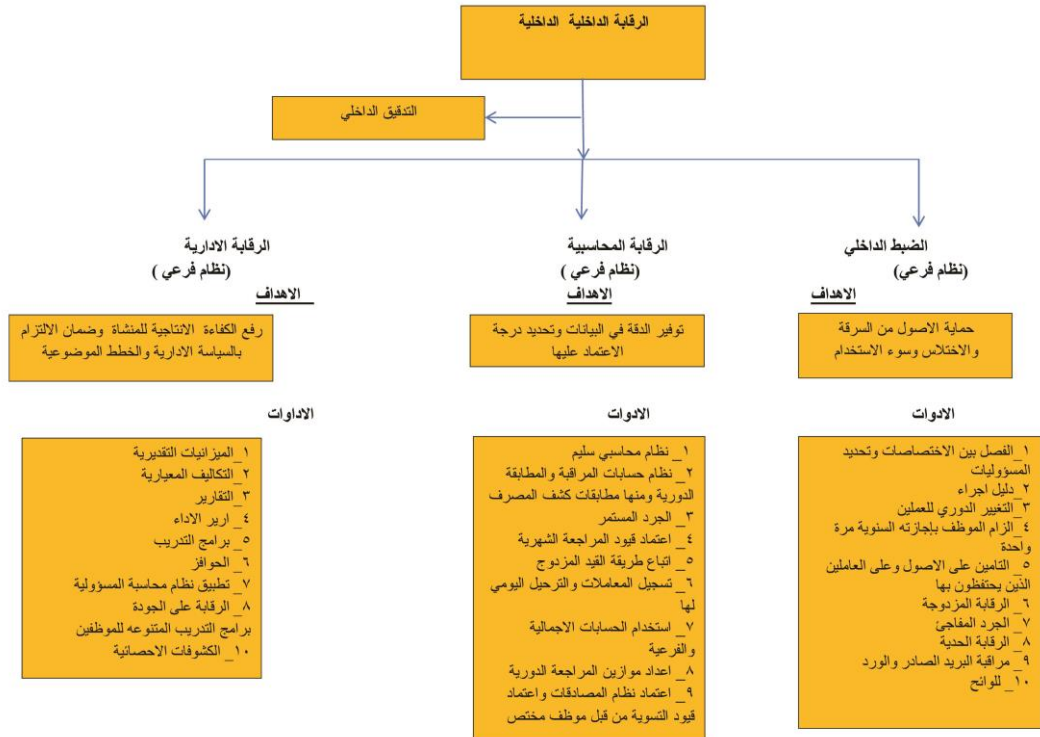
اولاً_ النهج الإشرافي هو إطار عمل يدمج بين الرقابة الداخلية والخارجية لضمان أن التقارير المالية تُعدّها الشركات بموثوقية، مما يعزز ثقة المستثمرين ويحمي سلامة الأسواق المالية حيث يشير إلى الآليات والعمليات التي تُستخدم لمراقبة وضمان جودة ودقة التقارير المالية، سواء من خلال الإشراف الداخلي أو الخارجي حيث يتكون من

_1 الإشراف الداخلي الذي يتكون من لجنة التدقيق التي تُشرف على عملية إعداد التقارير وتتأكد من فعالية الرقابة الداخلية والرقابة الداخلية التي تتكون من أنظمة تُطبقها الإدارة لضمان دقة البيانات مثل فصل المهام، المصادقات الدورية التدقيق الداخلي مراجعة مستقلة للعمليات المالية داخل الشركة^{١٠}

حيث يعرف التدقيق الداخلي بأنه " نشاط يمارس داخل المؤسسة تابع لا على مستوى فيها ومستقل عن باقي الاقسام يقوم بفحص جميع الانشطة المؤسسة وتقييم المخاطر وانظمة الرقابة الداخلية بهدف تقديم المساعدة في تحسين اداء المؤسسة للمسؤوليات الموكلة لها كما يقوم بتزويدها بالتوصيات والاقتراحات التي تساهم في زيادة كفاءتها (عكاشة حياة ونابتي هند ومزهود عبد المجيد، ٢٠٢٣، ص٣)^{١١}

تعتمد الرقابة الداخلية على درجة كفاءة ونزاهة الموظف القائم بها في المنشاء او المؤسسة فبالرغم من وضوح خطوات السلطة والمسؤوليات وصحة توزيع الوظائف لا ان عدم نجاح اي نظام في تحقيق أهدافه يعود الى عدم كفاءة وامانه العاملين فيها في تأدية المسؤوليات الموكلة لهم لذا يجب على المؤسسة ان تتبع سياسة سليمة في تعيين الموظفين اخذه بنظر الاعتبار التوصيف الوظيفي والمؤهلات المطلوبة لا شغال تلك الوظائف

الشكل رقم (١_١) يوضح الرقابة الداخلية وعناصرها واهدافها وادوتها



وعلى المستوى التنظيمي، أهداف الرقابة الداخلية تتعلق بمصادقية التقارير المالية، وردود الفعل في الوقت المناسب على تحقيق الأهداف التشغيلية أو الاستراتيجية، والامتثال للقوانين واللوائح. على مستوى معاملة معينة، وتشير الرقابة الداخلية إلى الإجراءات المتخذة لتحقيق هدف معين (على سبيل المثال، كيفية ضمان المدفوعات المنتظمة لأطراف معينة). وإجراءات الرقابة الداخلية تقلل من عملية التغيير، مما يؤدي إلى نتائج أكثر قابلية للتنبؤ وهي عنصر أساسي من قانون ممارسات الفساد الأجنبية^{١٢} لسنة ١٩٧٧ وقانون [ساربانس او كسلي](#) لعام ٢٠٠٢، الأمر الذي يتطلب تحسينات في الرقابة الداخلية في المؤسسات العامة في الولايات المتحدة. ولذلك يشار إلى الرقابة الداخلية داخل الكيانات التجارية إلى الضوابط التشغيلية.

يوحد في الرقابة الداخلية خمسة عناصر اساسية وهي:

- تحدد البيئة لهجة السيطرة للمنظمة، التي تؤثر في السيطرة على المنظمة وهذا هو الأساس لجميع المكونات الأخرى للرقابة الداخلية
- تقييم المخاطر وتحديدها وتحليل المخاطر ذات الصلة لتحقيق أهداف المؤسسة، وتشكيل الأسس المعينة لكيفية إدارة المخاطر
- تنظيم عمليات المعلومات والاتصالات ودعمها وتحديد النقاط المهمة في تبادل المعلومات وتحدد الإطار الزمني لتمكن الناس من تحمل مسؤولياتهم
- مراقبة أنشطة السياسات والإجراءات التي تساعد على ضمان توجيهات الإدارة

• مراقبة العمليات المستخدمة في تقييم جودة أداء الرقابة الداخلية على مر الزمن ويعريف نظام^{١٣} بأنه نظام السيطرة على وحدات المنظمة التي تتألف من العديد من إجراءات الرقابة الفردية.

وهي إجراءات المراقبة المنفصلة، أو ضوابط من قبل المجلس الأعلى للتعليم على النحو التالي: «مجموعة محددة من السياسات والإجراءات والأنشطة المصممة لتلبية الموضوعية والسيطرة قد تكون موجودة في وظيفة معينة أو في نشاط عملية التأثير والتحكم وقد تكون محددة على نطاق معين بخصوص رصيد الحساب، وبعض المعاملات لها ضوابط تطبيق خاصة فريدة من نوعها - على سبيل المثال، يمكن أن تكون على دليل التسويات والفصل بين الواجبات ومراجعتها والموافقة عليها، وحماية مساعلة الأصول وقد تكون لمنع أو الكشف عن الخطأ أو الغش وتضبط عملية الرقابة إطار التقارير المالية والضوابط التشغيلية وتهدف إلى تحقيق الأهداف التشغيلية للمؤسسة، حيث يعتبر نظام التدقيق الداخلي أداة من ادوات نظام الرقابة الداخلية

٢_ الإشراف الخارجي الذي يتكون من التدقيق الخارجي الذي يقوم بمراجعة مستقلة من قبل مكاتب محاسبة خارجية لتأكيد مصداقية التقارير حيث يعرف بأنه "عملية منظمة ومنهجية تهدف الى جمع وتقييم الأدلة والقرائن التي تتعلق بنتائج الأنشطة والاحداث الاقتصادية للمنشأة خلال فتره مالية محددة ويتم هذا التحديد مدى التوافق والتطابق بين المعلومات المقدمة بالقوائم المالية والواقع الفعلي في ضوء المعايير المقررة وتبليغ الاطراف المعنية بنتائج المراجعة" (علي بن يحيى، ٢٠٢٣، ص٣٣)^{١٤}

لتدقيق الخارجي اهمية تتجلى في ابداء الري الفني المحايد على صدق تعبير القوائم المالية لنتيجة الاعمال والمركز المالي ووفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة امداد ادارة المؤسسة او الشركة بالمعلومات عن نظام الرقابة الداخلية وبيان اوجه القصور فيه وكذلك امداد مستخدمي القوائم المالية من المستثمرين والدوائر الحكومية وغيرهم بالبيانات المالية الموثوقة لتساعدهم في اتخاذ القرار (علاء الدين صالح محمود عودة، ٢٠١١، ص٥٤)^{١٥}

وكذلك يتكون من الهيئات التنظيمية: مثل هيئة الأوراق المالية أو البنوك المركزية، التي تفرض قواعد وإجراءات للإبلاغ و القوانين: مثل قانون ساربينز-أوكلي (في الولايات المتحدة) الذي يلزم الشركات بتحسين الشفافية. كما يهدف هذا النهج الى تحقيق جملة من الأهداف اهمها ما يأتي

١. الالتزام بالمعايير المحاسبية التأكد من اتباع المعايير المحاسبية (مثل IFRS أو GAAP).
٢. منع الأخطاء والغش كشف التلاعب أو الأخطاء في البيانات المالية.
٣. تعزيز الشفافية تقديم صورة حقيقية عن الوضع المالي للشركة للمستثمرين والجهات المعنية.
٤. حماية المصالح العامة وخاصة في القطاعات المنظمة مثل البنوك أو شركات التأمين.

ثانياً_ النهج غير الإشرافي في اعداد التقارير المالية
لنهج غير الإشرافي (أو اللامركزي) في إعداد التقارير المالية يُشير إلى الأساليب التي تعتمد على اللامركزية والمرونة في إعداد التقارير دون وجود رقابة صارمة أو هيكل إشرافي تقليدي. هذا النهج غالباً ما يرتبط بالشركات الناشئة أو المنظمات التي تتبنى ثقافة الثقة المتبادلة، أو التي تعتمد على التكنولوجيا الحديثة لأتمته العمليات في الشركات الناشئة ذات الموارد المحدودة حيث يستخدم هذا النهج

في المشاريع والمنظمات التالية

١. في المشاريع الصغيرة التي لا تخضع لتنظيمات صارمة .
٢. في البيئات التكنولوجية المتقدمة التي تعتمد على الأتمته .

٣. في المنظمات غير الربحية التي تُركز على الشفافية الطوعية بدلاً من الإلزامية.

أبرز خصائص النهج غير الإشرافي

١_ الاعتماد على التكنولوجيا^{١٦} (نيس سعيد، ٢٠٢٢، ٢٢٦) استخدام أنظمة ذكية مثل الذكاء الاصطناعي وبلوك تشين لإنشاء تقارير مالية تلقائية دون تدخل بشري كبير
الذكاء الاصطناعي هو احد فروع التحول الرقمي والغرض منه جعل اللات تتفكر وتتساعد على اتخاذ القرار حيث اصبح تطبيق الذكاء الاصطناعي من الامور الحتمية في مجال المحاسبية للتغيرات البارزة التي سيقودها في هذا المجال حيث هناك تأثير إيجابي للذكاء الاصطناعي في جودة التقارير المالية وعلية تعزيز اداء المؤسسة عن طريق تنوع التقنيات ولكل منها دور محدد وتهدف على تسهيل عمل الوحدات الاقتصادية

ان الذكاء الاصطناعي يعمل على تغيير الطرق التقليدية للعمل المحاسبي حيث ان استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في نظم المحاسبة يؤدي الى تسليم قدر كبير من الاعمال المحاسبية الى الحواسيب لغرض اكمالها فان التقنيات الذكية في النظام المحاسبي تقوم بتسوية الفواتير وكذلك اعداد الموازين واكمال الاجراءات والمعالجات تلقائياً وبذات المهام الروتينية التي تكون اكثر استهلاكاً للوقت

ان اتباع هذه التقنيات في اعداد التقارير المالية تجنب الشركة او المؤسسة مخاطر الاحتياطي المالي لانهل يمكن اغراء هذه التقنيات بالقوة او بالمال ولأنها ترتبط بقواعد معينة محدد سلفاً وكذلك تجنب الشركة او المؤسسة الاخطاء التي تشوه المعلومات المحاسبية كما انها تحسن جودة التقارير المالية الداخلية والخارجية ويساعدها في الحصول على البيانات من مصادر متعددة (علياء مهدي علي، ٢٠٢٣، ٥٦)^{١٧}

٢_ اللامركزية في صنع القرار تفويض الصلاحيات للأقسام أو الفرق لإنشاء تقاريرهم دون مراجعة مركزية مكثفة مثال: الشركات التي تعتمد نموذج الفرق ذاتية الإدارة

٣_ الثقة في البيانات الذاتية: الاعتماد على نزاهة الموظفين أو الأطراف المشاركة في إدخال البيانات دون فرض رقابة مشددة مثال: الشركات الصغيرة التي لا تملك موارد كافية لإنشاء إدارة تدقيق داخلية.

٤_ التقارير في الوقت الفعلي إتاحة البيانات المالية بشكل مباشر لجميع الأطراف المعنية عبر منصات رقمية دون انتظار موافقات إشرافية.

أدوات النهج غير الإشرافي:

١_ التقارير التلقائية: برامج تحلل البيانات المالية وتنتج تقارير دون تدخل بشري .

٢_ العقود الذكية: على منصات تُنفذ العمليات المالية وتُسجلها تلقائياً في السجلات المالية .

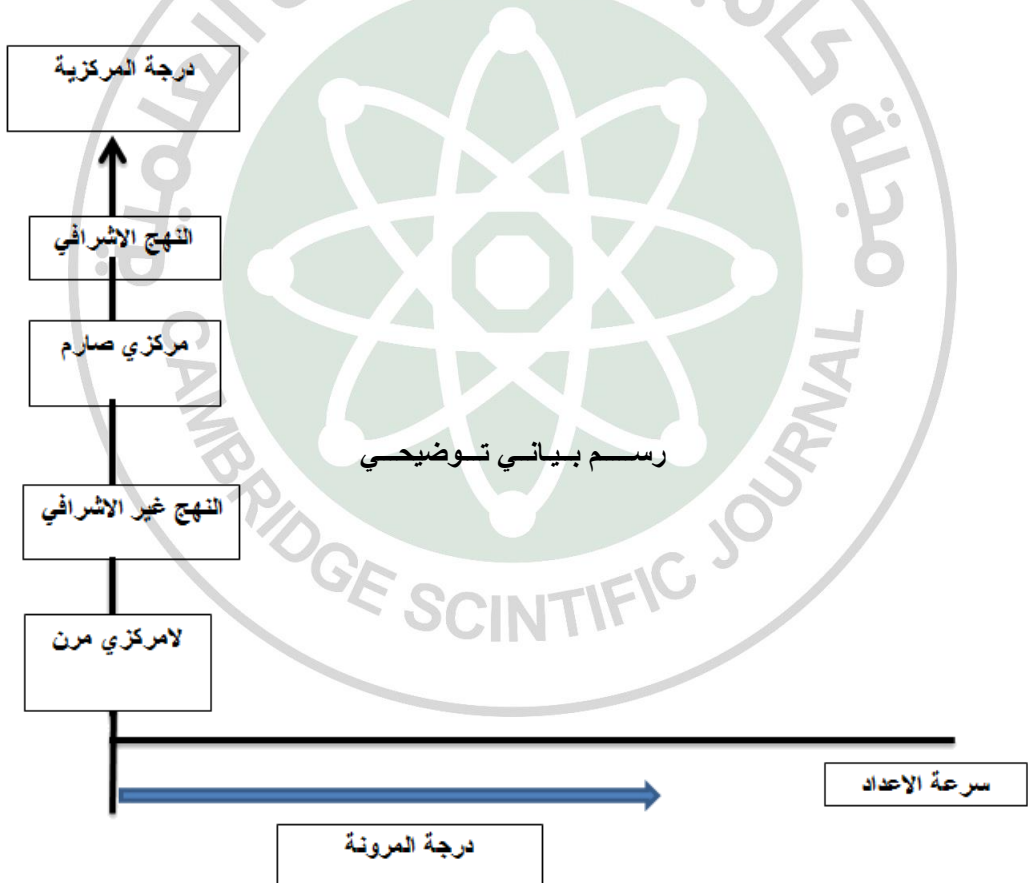
٣_ التقنيات المفتوحة المصدر: أنظمة محاسبة مفتوحة المصدر تسمح بمرونة أكبر في تخصيص التقارير .

إيجابيات النهج غير الإشرافي وهي مرونة عالية في إعداد التقارير و تخفيض التكاليف التشغيلية مثل تكاليف التدقيق سرعة إصدار التقارير دون انتظار إجراءات بيروقراطية و تشجيع الابتكار في عرض البيانات المالية

سلبيات النهج غير الإشرافي وهي زيادة مخاطر الأخطاء أو التلاعب بسبب غياب الرقابة صعوبة الامتثال للمعايير الدولية مثل IFRS أو GAAP ضعف الشفافية في غياب آليات إشراف واضحة عدم ملاءمته للشركات الكبيرة أو المنظمة النهج غير الإشرافي ليس بديلاً عن النهج الإشرافي، بل هو مُكمل في سياقات محددة، حيث يوفر حلاً للمنظمات التي تبحث عن مرونة وسرعة في إعداد التقارير، لكنه يتطلب توازناً دقيقاً بين الحرية والمساءلة لضمان مصداقية البيانات المالية

ثالثاً_ مقارنة بين النهج الاشرافي والنهج غير الاشرافي

ت	النهج الاشرافي	النهج غير الاشرافي
١.	يركز على الرقابة والامتثال	يركز على المرونة والسرعة
٢.	يُناسب الشركات الكبيرة والمُنظمة	يُناسب الشركات الصغيرة أو الابتكارية
٣.	يعتمد على التدقيق الداخلي والخارجي	يعتمد على التكنولوجيا والثقة الذاتية



الخاتمة

النتائج

من خلال دراسة المنهج الاشرافي والمنهج غير لاشرفي لاعداد التقارير المالية تم التوصل الى عدد من النتائج المهمة التي تساهم في فهم اعمق لبنية النظرية المحاسبية واثرها على الممارسة العلمية وهم هذه النتائج :

- ١_ تعد عملية اعداد التقارير المالية من اصعب العمليات وادقها
 - ٢_ التقارير المالية تهدف الى ابصال رسالة وهي محتوى التقرير الى من يهمله الامر سواء كان رئيسا او مدير الجهة او اي جهة اخرى
 - ٣_ النهج الاشرافي هو إطار عمل يدمج بين الرقابة الداخلية والخارجية لضمان أن التقارير المالية تُعدّها الشركات بموثوقية، مما يعزز ثقة المستثمرين ويحمي سلامة الأسواق المالية حيث يشير إلى الآليات والعمليات التي تُستخدم لمراقبة وضمان جودة ودقة التقارير المالية، سواء من خلال الاشراف الداخلي أو الخارجي
 - ٤_ نهج غير الاشرافي (أو اللامركزي) في إعداد التقارير المالية يُشير إلى الأساليب التي تعتمد على اللامركزية والمرونة في إعداد التقارير دون وجود رقابة صارمة أو هيكل اشرافي تقليدي
- المصادر
- المصادر العربية
- ١_ الشيخلي عبد القادر، فن كتابة التقارير الادارية والفنية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، الطبعة الثالثة.
 - ٢_ رحمتاني نور، تأثير التقارير المالية على اتخاذ القرار المالي في المؤسسة، رسالة ماجستير مقدمة لمجلس كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير جامعه ماي سنة ٢٠١٧، ص٣
 - ٣_ عمر الطراونة، كتابة التقارير والمرسلات التجارية، دار البداية للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، الاردن.
 - ٤_ عي فضالة ابو الفتوح، التحليل المالي وادارة الاموال، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، مصر.
 - ٥_ بحث منشور على الرابط التالي <https://www.daftra.com> تمت الزيارة بتاريخ ٢٠٢٥/٥/٢
 - ٦_ عكاشة حياة ونابتي هند ومزهود عبد المجيد، دور التدقيق الداخلي في تيسير المخاطر التشغيلية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.
 - ٧_ علي بن يحيي، التدقيق المالي والمحاسبي الاطار النظري والعلمي، بحث منشور في دار نزهة الالباب للنشر والتوزيع.
 - ٨_ علاء الدين صالح محمود عودة، اثر منهج التدقيق القائم على مخاطر الاعمال على جودة التدقيق الخارجي، رسالة ماجستير جامعه بغداد كلية الادارة والاقتصاد /قسم المحاسبة.
 - ٩_ نيس سعيد، دور التكنولوجيا المالية في تطوير الخدمات المالية، بحث منشور في مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد السابع، العدد الثاني.
 - ١٠_ علياء مهدي علي، تأثير الذكاء الاصطناعي في جودة التقارير المالية وانعكاسه على متخذ القرار.

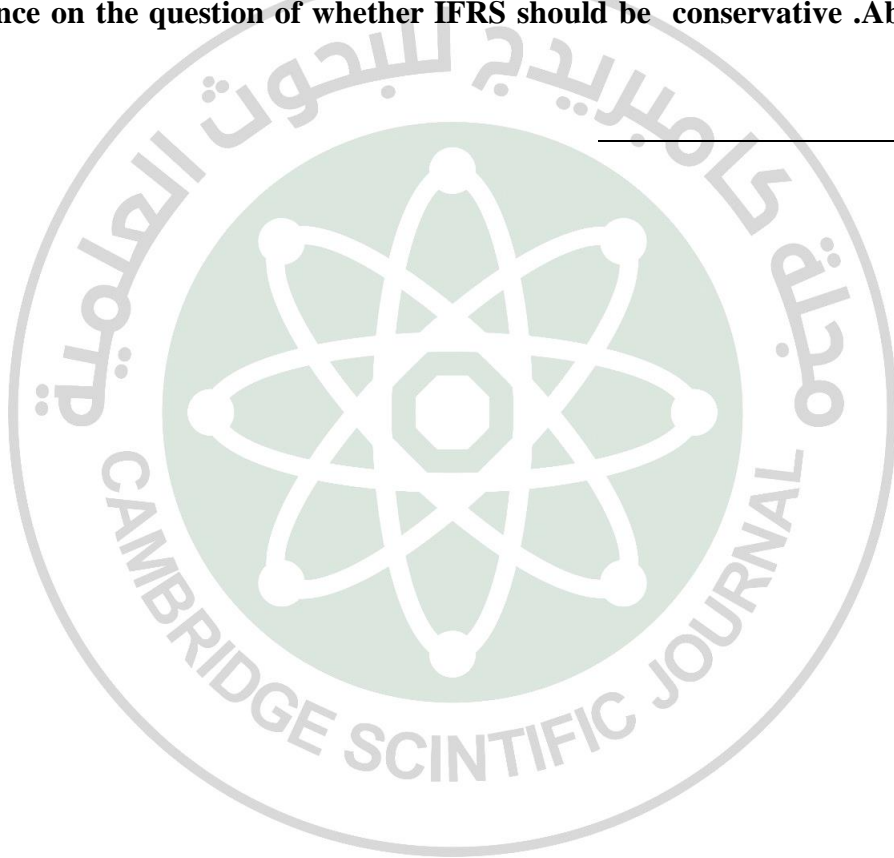
١١_ فاطمة عبد الجواد ، اثر تكنولوجيا المعلومات في نظام الرقابة الداخلية والامور المالية.
١٢_ هبة جمال هاشم ،تقييم وتحليل معيار المحاسبية الدولي للتقارير المالية (الايرادات من العقود مع العملاء .

المصادر الاجنبية

1_Benavides , L. (2015) , Flattening the Revenue Recognition Standard ,
SSRN 2597787

2_ALatise, m.A. (2015) .Auditors report: An umpire between management
and stakeholders : (doctoral seminar, Babcock University, Ilisan – Remo.
Ogun State Nigeria) BDO, (2015

3_Barker,R. , & McGeachin , A. (2015) ,An Analysis of concepts and
evidence on the question of whether IFRS should be conservative .Abacus ,
51



^{١٢} FCPA
^{١٣} COSO